

ورقة عمل بشأن التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهدات الإبلاغ الدولية¹

في التقرير النهائي لفريق العمل المعني بنماذج إعداد التقارير (ATT/CSP2/2016/WP.6) ورد ذكر إمكانية قيام الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بوضع نصوص عامة بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني لتيسير الامتثال لمختلف التزامات وتعهدات الإبلاغ الدولية.

والعناصر التالية مقترحة لكي تنتظر فيها الدول الأطراف.

التدابير على المستوى الوطني الرامية إلى تيسير الامتثال للالتزامات وتعهدات الإبلاغ الدولية – نصائح تستند إلى الممارسات الوطنية القائمة

هناك عدد متزايد من الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بالإبلاغ في مجال عمليات النقل الدولية للأسلحة ولوائحها. وتواجه الحكومات الوطنية تحدياً في تنظيم عمل الإبلاغ بطريقة تفي بالتزامات وتعهدات الإبلاغ بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

التدابير التي يرد وصفها أدناه هي التدابير التي وُجدت مفيدة في المساعدة على مجابهة هذا التحدي. تتألف القائمة أدناه من عناصر من أنظمة وطنية مختلفة. وهي لا تمثل حلاً كاملاً لا يقبل الانقسام، ولكنها بمثابة قائمة بالمقترحات التي يمكن أن تفيد في بيئة وطنية محددة وأن تكون ذات صلة بها. والمحتوى ليس ملزماً، كلياً أو جزئياً، لأي دولة طرف.

1. يمكن أن يُسهّم إنشاء وثيقة إجراءات وطنية، منشأة من خلال تشريع ثانوي أو من خلال غيره من الممارسات الإدارية الوطنية الأخرى، في استقرار عمل الإبلاغ الوطني واستمراره، مما يساعد الحكومات على إصدار تقارير دقيقة في المواعيد المطلوبة مع الاقتصاد في نفس الوقت في الموارد المطلوبة للمهمة. ويمكن أيضاً أن تدعم مثل هذه الوثيقة التعاون الفعال بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة، وأن تساعد الحكومات على تجنب فقدان الكفاءة الذي يحدث حين يُستبدل أحد الموظفين ذوي الخبرة الملمين بممارسات الإبلاغ بموظف آخر.

قد تتضمن وثيقة الإجراءات الوطنية، من بين جملة أمور، ما يلي:

- قائمة بمختلف التقارير الوطنية المطلوب تقديمها ومواعيد تقديم كل منها.
- المعلومات المطلوبة لكل تقرير، بما في ذلك على سبيل المثال أنواع عمليات النقل وأنواع السلع التي يغطيها التقرير وكيفية الإبلاغ عنها (العمليات المُصرح بها أم الفعلية؟ بالحجم أم بالقيمة؟ عمليات النقل الدائمة أم المؤقتة أيضاً؟ وحدة الحساب – العملة الوطنية أم غيرها؟). في بعض الحالات، يمكن أن توجد خيارات وطنية، مما يؤكد الحاجة لوجود وثيقة وطنية.
- التخصيص الواضح لمهام ومسؤوليات إبلاغ محددة لهيئات ومناصب محددة.
- عملية جمع المعلومات المحددة بدقة وخطوة بخطوة والتي يتم من خلالها جمع المعلومات بواسطة المسؤولين المعيّنين أو الجهات المعيّنة وتقديمها (إما دورياً أو بصورة مستمرة) إلى الأفراد المسؤولين أو الهيئات المسؤولة عن إعداد التقارير الوطنية وتقديمها.
- هناك حاجة إلى وجود عملية جمع مُنسقة لكي تضمن جمع المعلومات مرة واحدة فقط عند الحاجة لنفس المعلومات لعدة تقارير مختلفة. ويؤدي هذا إلى توفير الوقت والموارد وبضمن الاتساق بين التقارير.
- المواعيد النهائية الحاسمة في عملية إعداد التقارير ونظام إصدار التذكيرات أو التنبيهات إلى مقدمي المعلومات ذوي الصلة.

2. إنشاء قائمة مُحدثة بجهات الاتصال تغطي الوظائف/الأشخاص المشاركين في عملية إصدار التقارير.

3. تعيين جهة اتصال وحيدة مسؤولة عن تنسيق جهود الوظائف المختلفة المشاركة في عملية الإبلاغ والتواصل مع جهات الإبلاغ الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفي بعض الأنظمة الوطنية، ثبتت فعالية مثل هذه الوظيفة في تيسير الإبلاغ الوطني في الوقت المناسب وبصورة منسقة.

4. إنشاء مستودع وثائق، إلكتروني أو غير ذلك، لجميع بيانات الإبلاغ والحفاظ على استمراره.

¹ المرفق 'ب' بمسودة تقرير الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير إلى المؤتمر الثالث للدول الأطراف (ATT/CSP3.WGTR/2017/CHAIR/159/Conf.Rep))

5. توفير التدريب للمسؤولين المشاركين في جمع بيانات الإبلاغ وتجميعها، لضمان الفهم الجيد للإجراءات القائمة والتعاون السلس عبر الحدود المؤسسية.

6. توفير التدريب لمزيد من الموظفين، حيثما أمكن، لضمان مستوى معين من الفائض لإتاحة الوفاء المستمر بالتزامات وتعهدات الإبلاغ في حالة الغياب المؤقت أو الرحيل الدائم للموظفين الأساسيين.
